الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الاثنين
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيد كرنكل (النمسا)

ثم : السيد ديكاني (هنغاريا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد كرنكل (النمسا)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المخدرات (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/47/SR.32
12 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/47/L.24)
مشروع القرار A/C.3/47/L.24

١ - السيدة ليمجوكو (الفلبين): وجهت الانتباه، عند عرضها مشروع القرار A/C.3/47/L.24 بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات، الى بعض التغييرات التي أدخلها مقدمو مشروع القرار على مشروع النص. وقالت إن العنوان ينبغي أن يكون "العنف ضد العاملات المهاجرات". وفي الفقرة الأولى من الديباجة، ينبغي تغيير عبارة "إذ تلاحظ أن" الى "إذ تشير الى" وفي السطر الأول، عبارة "يؤكد" الى "يعيد تأكيد". وفي الفقرة السابعة من الديباجة تضاف كلمة "بعض" بعد عبارة "من جانب". وفي الفقرة ٣، ينبغي أن تضاف عبارة "لتعزيز سلامة المرأة المعرضة للعنف و" بعد عبارة "التدابير الملائمة". وفي الفقرة ٤، ينبغي أن تضاف عبارة "وهيئات حقوق الانسان ذات الصلة" بعد عبارة "التابعة للأمم المتحدة". وفي الفقرة ذاتها، ينبغي أن تحذف كلمة "المشكلة" ويستعاض عنها بعبارة "العنف ضد العاملات المهاجرات". وفي النهاية، وافق مقدمو مشروع القرار على إعادة صياغة الفقرة ٦ على النحو التالي:

"تطلب الى الأمين العام أن يقوم، نظرا للقيود الزمنية والى حين إنجاز تقرير كتابي، بتقديم تقرير شفوي أولي، عن طريق لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عن تنفيذ هذا القرار تحت البند المعنون "النهوض بالمرأة".

٢ - واستطردت قائلة إن البلدان التالية أضيفت الى قائمة مقدمي مشروع القرار: استراليا، أوغندا، السلفادور، كوستاريكا، ماليزيا والمكسيك.

٣ - وأضافت قائلة إن مشروع القرار كان بدافع من محنة النساء اللائي يرغمن، بأعداد أكبر من أي وقت مضى، على ترك ديارهن وأسرهن سعيا وراء الحصول على وظائف مدرة للدخل في أكثر بقاع العالم ثراء، حيث يتضاعف تعرضهن للاستغلال وسوء المعاملة بسبب نوع جنسهن ومركزهن الأجنبي. ويسلم مشروع القرار بأن البلدان تتحمل المسؤولية الأساسية عن محاولة توفير الوظائف لمواطنيها، وضمان المساواة في التمتع بحقوق الانسان، وفقا للميثاق. ويشجب مشروع القرار العنف القائم على نوع الجنس بوصفه مبطلا لتمتع المرأة بحقوقها وحرياتها الأساسية، ولا يقصد به اتهام أي أحد بوجه خاص، أو تناول قضية العنف ضد المرأة بوجه عام. وهو يؤكد أهمية بذل جهود تعاونية من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

(السيدة ليمجوكو، الفلبين)

بوجه عام، ومن جانب البلدان الموفدة والمستقبلة بوجه خاص، في تحديد نواحي القصور في نظمها الخاصة بها التي تولد العنف ضد العاملات المهاجرات. وينبغي أن ينظر الى القرار بوصفه خطوة صغيرة ولكنها إيجابية ترمي الى اتخاذ موقف أكثر اهتماما بالآخرين، وهو الأساس الحقيقي للسلم.

٤ - وفي الختام، أعربت عن امتنانها لمقدمي مشروع القرار لموافقتهم على الابقاء على مشروع القرار قريبا من شكله الأصلي ولغته الأصلية للمحافظة على زخمه الانساني الصرف. ولهذا السبب، لا يمكن قبول إضافات الى القائمة الحالية لمقدمي مشروع القرار. وبالنظر الى الطابع الانساني والعاجل لمشروع القرار، أعربت عن أملها في اعتماده بتوافق الآراء.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المخدرات (تابع) (A/47/80-S/23502، A/47/82-S/23512، A/47/210، A/47/312-S/24238، A/47/344، A/47/375-S/24429، A/47/378، A/47/391، A/47/471 و A/47/564)

٥ - السيدة راولينا (مدغشقر): قالت إنه في سياق تزايد العواقب الخطيرة لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، يؤيد وفد بلدها النهج الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الرامي الى الحد من العرض والطلب على حد سواء. ويجب بذل المزيد من الجهود للحد من الطلب الذي يمثل عاملا رئيسيا في الاتجار غير المشروع. وقد طلبت السلطات الافريقية لمراقبة المخدرات الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يزيد تمويله لبرامج الحد من الطلب في افريقيا، كجزء من برنامج العمل العالمي.

٦ - وأضافت قائلة إنه لما كانت مدغشقر تدرك الحاجة الى المشاركة في المسؤولية في التصدي لمشكلة المخدرات، فقد أصبحت طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. كما اتخذ بلدها عددا من التدابير المتعلقة بمراقبة المخدرات بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومن فرنسا. وأصبح يتعين الافصاح والابلاغ عن جميع المؤثرات العقلية التي تستورد من البلدان الأوروبية. وشاركت مدغشقر في الحلقة الدراسية التدريبية الاقليمية لمديري أجهزة مراقبة المخدرات في افريقيا.

٧ - ومضت قائلة إن الافتقار الى الموارد المالية، والمادية والبشرية، وعدم كفاية تنسيق الأنشطة وسوء مستويات المعيشة بين قطاعات معينة من السكان يعوق تنفيذ سياسة ملائمة للمخدرات في كثير من البلدان. وبناء عليه، طلبت مدغشقر الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تقديم المساعدة

(السيدة راولينا، مدغشقر)

لاتخاذ إجراءات وقائية، تنصب في المقام الأول على تدريب المدرسين والامداد بالمعدات لتعزيز الهياكل الأساسية القائمة. وأعاد وفد بلدها تأكيد تأييده للاجتماعات الاقليمية التي يعقدها رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات في افريقيا. وقالت إنه لا تزال هناك حركة كبيرة للمخدرات غير المشروعة في جميع أنحاء المنطقة، وتشير التقارير الى أن افريقيا تستخدم كطريق للنقل العابر بين أمريكا الجنوبية وأوروبا.

٨ - واختتمت قائلة إن دورة الانتاج، والاتجار غير المشروع والاستهلاك تدعو الى اتخاذ إجراء عالمي متضافر على الصعد الحكومية الدولية، والحكومية وغير الحكومية. ويحتل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مكانا مثاليا للقيام بدور العامل الحفاز في الأنشطة الدولية لمراقبة المخدرات، ولا بد من تمويله، وتزويده بالمعدات والموظفين بقدر كاف. ويؤيد وفد بلدها طلب لجنة المخدرات بأن تهدي الدول الأموال التي تصادر من الأشخاص المدانين في جرائم متعلقة بالمخدرات الي صندوق الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات.

٩ - السيد سرقيوة (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يلزم القيام بجهود دولية متضافرة للتصدي لمشكلة المخدرات، التي تهدد سلامة وأمن دول العالم بأسره. وفي الوقت الذي أثنى فيه على الجهود التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، قال إنه ينبغي أن يستمر في مساعدة البلدان النامية، وخاصة البلدان المتأثرة أكثر من غيرها بمشكلة المخدرات، في تطوير تشريعات مكافحة المخدرات تمشيا مع المعاهدات الدولية ذات الصلة. وينبغي أيضا أن يستمر في تقديم المساعدة التقنية والدورات التدريبية بهدف صقل خبرة القائمين بمراقبة المخدرات وتقديم المشورة لتحسين الآليات المستخدمة لهذا الغرض.

١٠ - وأكد على الدور الهام للتعليم ووسائط الإعلام في تقليل الطلب على المخدرات، وعلى اتخاذ التدابير الوقائية وإعادة التأهيل. وقال إن الحد من عرض المخدرات حيوي بنفس القدر؛ ولذلك ينبغي أن تضع البلدان المنتجة للمخدرات برامج لاستئصال المخدرات المزروعة واتاحة دخل بديل. كما ينبغي وضع مراقبة فعالة للحيلولة دون استعمال المواد الكيميائية في صناعة المخدرات لأغراض غير مشروعة. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي تطبيق عقوبات صارمة على تجار المخدرات، ومصادرة أموالهم، مع تبادل المعلومات بسرعة للتعجيل بإلقاء القبض عليهم وملاحقتهم أمام القضاء. وينبغي تنسيق الجهود بين الدول المنتجة ودول العبور والدول المستهلكة لإنجاز المزيد من التقدم واتخاذ التدابير الرامية الى القضاء على جرائم غسل الأموال.

(السيد سرقيوة، الجماهيرية العربيـــــــة الليبيـــــــة)

١١ - وأكد أهمية الالتزام بالصكوك الدولية في مجال مكافحة المخدرات. وقال إن لكل دولة مسؤوليتها في مكافحة الاتجار غير المشروع ولكنها، بقيامها بذلك، ينبغي أن تلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقال إن بلده لا يعاني من مشكلة المخدرات التي تعاني منها بلدان أخرى: فهو ليس منتجا ولا مستهلكا، غير أن موقعه الجغرافي جعله يستخدم كنقطة عبور في بعض الأحيان. وقد اتخذت ليبيا تدابير للقضاء على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، ومنها توقيع عقوبات رادعة، وإنشاء لجنة وطنية تضم عناصر من جهات مختلفة للتصدي لهذه الظاهرة، وعقد اتفاقية ثنائية وتبادل المعلومات مع الوكالات الدولية لمكافحة المخدرات. كما أنه بصدد التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، وانضم بالفعل الى المعاهدات الدولية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالموضوع، كما أن بلده عضو نشط في لجنة المخدرات.

١٢ - وفي الختام، أشاد بالدور الذي تقوم به أجهزة الأمم المتحدة المختلفة في مكافحة المخدرات وأعرب عن أمله في أن يحظى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بالموارد المالية والبشرية التي يحتاجها.

١٣ - السيدة غايلز (استراليا): قالت إنه يجب أن يتوفر لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ما يلزم من سلطة وموارد للاضطلاع بولايته، التي يجب أن تظل إحدى الأولويات العليا للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وحثت الحكومات والمنظمات غير الحكومية على استخدام البرنامج كمرفق تنسيق لتشجيع التكامل ومنع الازدواج.

١٤ - وانتقلت الى تقريري الأمين العام ذوي الصلة (A/47/387 و A/47/471)، فقالت إن استراليا وقعت اتفاقية عام ١٩٨٨، واتخذت خطوات لتنفيذ معظم التزاماتها بموجب الاتفاقية، لاسيما الالتزامات المتعلقة بضمان عدم تمكين تجار المخدرات من الهروب من العدالة والتمتع بحصائل أنشطتهم الاجرامية. ولما كانت استراليا قد وضعت الآن تشريعات على صعيد الاتحاد والولايات والأقاليم واتخذت إجراءات إدارية لضمان اتساقها مع الاتفاقية، لا سيما عن طريق التشريع المتعلق بالابلاغ عن غسل الأموال والمعاملات النقدية وقوانين تسليم المتهمين وتقديم المساعدة المتبادلة لمكافحة الجريمة المنظمة، فإنها سترسل صك تصديقها لإيداعه في نيويورك في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ويحث وفد بلدها البلدان التي لم تصدق بعد

(السيد غايلز، استراليا)

على اتفاقية عام ١٩٨٨ على أن تفعل ذلك أو أن تتخذ على الأقل تدابير للمساعدة في وضع نظام عالمي لمكافحة الاتجار غير المشروع.

١٥ - وبعد أن أشارت الى أن مسألة المبادئ التوجيهية لمكافحة المخدرات تغطيها بالكامل الصكوك الدولية المختلفة وقرارات الجمعية العامة، أعربت عن أملها في ألا تكون المسألة موضوع قرار آخر، وأن ينصب الاهتمام الآن على الحد من الأضرار الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات، عن طريق تنفيذ استراتيجيات للحد من الطلب.

١٦ - وقالت إن استراليا تؤيد إجراء المزيد من الدراسة للعواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع، ولكن القلق يساورها إزاء عدم كفاية البيانات التي يعول عليها. وأعربت عن ترحيبها بالدراسة الاستطلاعية التي تشمل ١٠ بلدان التي يجريها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة.

١٧ - وأردفت قائلة إن عنصرا هاما في دور الأمم المتحدة البارز في قضايا المخدرات على الصعيد الدولي يتمثل في تدعيم دور لجنة المخدرات في مجال صنع السياسة. وقالت إن وفد بلدها يتطلع الى الجولة الأولى من المشاورات المقرر إجراؤها عما قريب بشأن الميزانية

١٨ - وبعد أن رحبت بالأمثلة المتعلقة بتعزيز التنسيق على صعيد المنظومة والواردة في الوثيقة A/47/471، قالت إن وفد بلدها يحبذ مع ذلك تحقيق تعاون أوثق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والوكالات المتخصصة والبرامج والهيئات ذات الصلة الأخرى. ويتضح من النشاط الوطني، والاقليمي والدولي البارز بدرجة كبيرة أن المجتمع الدولي قد استجاب للقيادة التي أظهرتها الأمم المتحدة، وهناك مجال للتفاؤل بأنه يجري ترجمة الدعوة الى بذل جهود دولية معززة الى سياسات وبرامج تفصيلية.

١٩ - السيد روزاريو (كوبا): قال إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ينبغي أن يوجه قدرا أكبر من الاهتمام الى اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة حصائل الأنشطة غير المشروعة ومنع تحويل اتجاه السلائف الكيميائية. وبوجه عام، ينبغي النظر في أعمال المنظمة في ميدان مراقبة المخدرات بصورة متعمقة.

(السيد روزاريو، كوبا)

٢٠ - وأضاف قائلا إنه لا يوجد إدمان للمخدرات في كوبا ولا تنتج المخدرات أو تجهز هناك. وقد اتخذت حكومته خطوات لمنع النقل العابر للمخدرات الى الولايات المتحدة عبر أراضيها ومياهها الاقليمية. وكوبا، التي وقعت عددا من اتفاقات مراقبة المخدرات مع بلدان أخرى في المنطقة، تعيد تأكيد استعدادها لإقامة آليات تعاون مع البلدان المجاورة.

٢١ - وأضاف قائلا إنه في حين تلحق ويلات المخدرات الضرر بالبلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، لا يمكن الفصل بينها وبين التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في العالم. ولا بد من معالجة المشكلة بتصميم على أساس تحقيق قدر أكبر من التعاون الدولي، واتخاذ تدابير محددة ترمي الى تعزيز التنمية البديلة في البلدان المنتجة. والتنمية هي الخيار المعقول الوحيد لوضع حد للاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢٢ - واستطرد قائلا إن السياسات وحملات الدعاية التي تنتهجها البلدان المستهلكة تقوم على نظرة مشوهة للأسباب الحقيقية لمشكلة المخدرات، وبناء عليها ينظر الى الأشخاص في البلدان النامية التي تنتج المخدرات نظرة سيئة، في حين ينظر الى أسلوب الحياة الذي خلق الحاجة الى استهلاك المخدرات نظرة حسنة. والدعوة الى الأخذ بحل عسكري أسهل من تقديم المساعدة اللازمة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

٢٣ - واختتم قائلا إنه يجب أن تحترم الدول، عند مكافحتها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، مبدأي السيادة ووحدة الأراضي، وتطبيق قوانين أحد البلدان خارج نطاق التشريع الوطني فيما يتعلق ببلد آخر أمر غير مقبول ويتعارض مع روح التعاون الدولي لمحافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وجميع الدول مسؤولة عن منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ولا يمكن لأية دولة، مهما بلغت من قوة، أن تتجاهل التزاماتها.

٢٤ - السيد مارورياما (اليابان): قال انه ينبغي أن تصبح جميع البلدان أطرافا في اتفاقية عام ١٩٨٨ لجعله فعالة بحق. واليابان، التي صدقت على الاتفاقية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، قد عززت تشريعاتها المحلية لمكافحة المخدرات. ومن شأن هذا أن يساعد بقدر كبير في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. وترحب حكومته بالتقدم المحرز في التعاون على الصعيد دون الاقليمي. ويمثل المركز الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في آسيا أداة مفيدة في تعزيز البرامج المشتركة لمكافحة المخدرات عن طريق تطوير الأنشطة دون الاقليمية ورصد المساعدة المالية والتقنية التي يقدمها البرنامج الى بلدان جنوب شرق آسيا.

(السيد مارو ياما، اليابان)

٢٥ - واستطرد قائلا انه بالرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يسير سيرا حسنا، فإن ميزانيته صغيرة، اذا أخذ في الاعتبار تعقد وعالمية مشاكل المخدرات. ولذلك حان الوقت لاستعراض أنشطة البرنامج وإيجاد وسيلة لضمان استخدام أمواله الاستخدام الفعال الى أبعد حد. ولما كانت المشاريع الرامية الى الحد من العرض يمكن أن تتلقى المساعدة من المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، فان من الحيوي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن ظل على اتصال مع تلك المنظمات للحصول على المساعدة اللازمة.

٢٦ - وأضاف قائلا ان المشاريع الرامية الى الحد من العرض تحتاج الى برامج معززة لانفاذ القانون. وبالنظر الى تزايد اساءة استعمال المخدرات في البلدان المنتجة واجتماع مشاكل المخدرات ومشاكل "الايدز"، ينبغي أن يزداد تركيز البرنامج على الحد من الطلب.

٢٧ - ومضى قائلا ان التوزيع الجغرافي لأنشطة البرنامج في منطقة آسيا، حيث توجد منطقتان من أكبر المناطق المنتجة للمخدرات في العالم، غير كاف تماما. ويتسم دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في المنطقة بأنه بالغ الأهمية. وبالرغم من نجاح الأنشطة التي يضطلع بها المركز الاقليمي في بانكوك، لا يزال يتعين القيام بالكثير من الأعمال. واختتم قائلا ان البرنامج أسهم بصورة كبيرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالابلاغ عن الأضرار التي يلحقها انتاج المخدرات بالبيئة العالمية.

٢٨ - السيد خومان (تايلند): قال إن سوق المخدرات تسيطر عليه حاليا منظمات سرية عزفت عن الانتاج بدرجات متفاوتة، وركزت على التوزيع والتسويق بقدر أكبر. ولما يئست البلدان الغربية إزاء عجزها عن التغلب على المشكلة داخليا، ادعت أنها ضحية وحملة المنتجين المسؤولية الكاملة تقريبا. وفي الواقع، لا توجد حالة في التاريخ استمر فيها الانتاج دون وجود طلب، وانتاج المخدرات آخذ في الارتفاع بصورة خطيرة، مصحوبا بتزايد الادمان وباتجاهات مفزعة في الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٩ - واستطرد قائلا انه بالرغم من الاتهامات التي توجهها دول غربية الى بلدان أخرى، يجري غسل الأموال الآتية من المخدرات في تلك البلدان الغربية ذاتها. وهذه الحالة مماثلة لقيام الدول الغربية بنقل عبء اللاجئين الى الدول النامية الفقيرة في جنوب شرق آسيا بإلزامها برعاية اللاجئين، ضاربة بذلك المثل في إزدواج معيار السلوك حيث تستخدم القوى الاقتصادية والسياسية في خداع الآخرين وابتزازهم.

(السيد خومان، تايلند)

٣٠ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لأعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعن أمله في تزويده بموارد كافية. وقال ان الحرب ضد المخدرات ينبغي ألا تستهدف الحد من العرض فحسب، بل الطلب أيضا، ويجب أن تتضمن علاج مدمني المخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع. وعلاوة على ذلك، سترتب التشريعات القوية والفعالة آثارا رادعة على تجار المخدرات.

٣١ - واستطرد قائلا ان الناس في جنوب شرقي آسيا ليسوا بمنجى من الآثار المدمرة لزراعة محاصيل المخدرات والاتجار غير المشروع بها؛ وهناك حاجة ماسة لتحقيق التعاون على الصعيد دون الاقليمي لمكافحة مشكلة المخدرات. وقد عرضت تايلند وميانمار مشروعا مشتركا للحد من زراعة الأفيون وتعزيز تدابير إنفاذ القانون للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات في مناطق الحدود. وعلاوة على ذلك، اجتمعت تايلند ولاوس وميانمار لمناقشة التعاون في مراقبة المخدرات.

٣٢ - ومضى قائلا انه في حين تتعاون تايلند تعاونا كاملا في مسألة المخدرات، فانها تؤكد بلا لبس أن المسؤولية تقع على عاتق البلدان المستهلكة، التي يتمثل واجبها في تقليص و، إن أمكن، القضاء على سوق المخدرات. ولتحقيق هذا الغرض، تدعو الحاجة الى انشاء هيئة مماثلة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لمعالجة هذه المشكلة القائمة على الصعيد العالمي. ولن يكون هذا النهد أقل ذكاء، وسيكون بالتأكيد أكثر انسانية، من وزع آلاف الجنود لاعتقال أحد الجنرالات المارقين وبالتالي خسارة مئات من الأرواح البريئة. وبالمثل، من غير المرجح أن يكون استخدام الأفراد العسكريين والمعدات في البلدان المنتجة في أمريكا اللاتينية فعالا، بالنظر الى أن صلب المشكلة يكمن في الطلب غير المتناقص. وبدون مساعدة من الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، لا يمكن للجهود المبذولة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات أن تدعي تحقيق أي قدر من النجاح.

٣٣ - السيد سوه (جمهورية كوريا): قال ان الجريمة المنظمة لعبت دورا بارزا في تصعيد مشكلة المخدرات من الصعيد الوطني الى الصعيد العالمي. وأدت الكفاءة الهائلة لتجار المخدرات الى طمس التفرقة بين الدول المنتجة والمستهلكة ودول العبور. وأظهر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قدرته على العمل بوصفه طليعة في الكفاح العالمي ضد الاتجار بالمخدرات. بيد أن هناك حاجة الى تقديم المزيد من التبرعات السخية اذا أريد للبرنامج أن ينجز المهام الكثيرة التي أمامه. وستزيد جمهورية كوريا تبرعها لعام ١٩٩٣ بصورة كبيرة. بيد أنه ينبغي ايلاء أولوية عليا لتمويل البرنامج من الميزانية العادية.

(السيد سوه، جمهورية كوريا)

٣٤ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يشاطر البرنامج مخاوفه فيما يتعلق بالحوافز السلبية المالية التي يواجهها المزارعون عند محاولة استبدال المحاصيل غير المشروعة بغيرها، ويشجع زيادة التعاون بين البرنامج والبنك الدولي للبحث عن خيارات انمائية بديلة. كما أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جدير بالتقدير لتعزيزه الحد من الطلب فضلا عن الحد من العرض. كما أن تعاونه الوثيق مع منظمة الصحة العالمية في تنفيذ البرنامج المتعلق باساءة استعمال المواد المخدرة، الذي يعتبر الحد من الطلب استراتيجية عالمية أساسية، يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وقال ان التعليم يمثل عنصرا حاسما، وأعرب عن أمله في نشره الى جانب زيادة التأكيد على الأنشطة الترفيهية والرياضية للشباب.

٣٥ - وأردف قائلا ان وفد بلده يؤيد المقررات والقرارات التي اتخذتها لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والثلاثين، وبخاصة مقررها باضافة عشر مواد أخرى الى الجدولين الأول والثاني المرفقين باتفاقية عام ١٩٨٨. وبالرغم من أن وفد بلده يؤيد المساعي المبذولة لحرمان منتجي المخدرات غير المشروع من المدخلات الأساسية، فانه يؤكد ضرورة ألا تعوق المراقبة الدولية بأية حال حرية الاتجار بالمواد الكيميائية للاستخدامات المشروعة.

٣٦ - وأضاف قائلا ان حكومته اقترحت انشاء برنامج "سفير المودة"، مماثل للبرنامج الذي تنفذه اليونيسيف، كخطوة لزيادة وعي الجمهوري بقسوة مشكلة المخدرات. وكان الارتفاع المفاجئ في كمية المخدرات المصادرة مدعاة للقلق في بلده. ويشارك وفد بلده الرأي القائل ان اتفاقية عام ١٩٨٨ تمثل أحد الأسس الرئيسية التي ينبغي أن يقيم عليها المجتمع الدولي جبهة منسقة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وستنضم حكومته الى اتفاقية عام ١٩٨٨ بمجرد ادخال التعديلات الضرورية لاتساق التشريع المحلي. ويؤيد وفد بلده قرار الجمعية العامة ١٠١/٤٦، الذي أعاد تأكيد أن الكفاح ضد اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ينبغي أن يظل قائما على الاحترام الدقيق لمبادئ الميثاق والقانون الدولي. واعترافا بأهمية الترتيبات الاقليمية ودون الاقليمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، سيستضيف وفد بلده الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الوكالات الوطنية لانفاذ قوانين المخدرات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٣٧ - السيد المهيري (الامارات العربية المتحدة): قال ان التعاون الدولي هو الركيزة الأساسية لاستئصال الخطر الذي تشكله المخدرات للمجتمع وللأجيال الصاعدة بشكل خاص. وبناء عليه، يؤيد وفد بلده الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد شكل بلده، بوصفه جزءا من المجتمع الدولي وانطلاقا من تعاليم الاسلام الذي يحرم جميع أشكال الأنشطة ذات الصلة بالمخدرات، لجنة وطنية

(السيد المهيري، الإمارات العربيـــة المتحـــدة)

لمكافحـــة المخدرات. كما يشن حملة توعيـــة بالمخدرات، وينفـــذ برامج للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل فيما يتعلق بالمخدرات، كما يوفر التدريب المستمر لتحسين مهارات الكوادر العاملة في ميدان مكافحة المخدرات. وعلى الصعيد الدولي، أصبح بلده طرفا في ثلاث معاهدات دولية رئيسية متعلقة بالمخدرات.

٣٨ - واختتم قائلا ان التوصل الى استراتيجية شاملة ومنسقة للتصدي لمشكلة المخدرات على المستويات المحلية والاقليمية والدولية أمر ضروري للغاية. كما يقع على عاتق كل دولة مسؤولية اتخاذ الاجراءات التشريعية والادارية والوقائية الصارمة لاحتواء هذه المشكلة وإزالة أضرارها في النهاية. وفي الوقت ذاته، يتعين على البلدان المنتجة للمخدرات تنفيذ اجراءات مثل برامج استبدال الأراضي المزروعة بالمخدرات بمحاصيل أخرى مع تعويض المزارعين. ولذلك من الضروري تقديم الدعم المادي والمعنوي من المجتمع الدولي اذا أريد تنفيذ تلك الاجراءات وفقا لقرار الجمعية ١٠٢/٤٦، الذي يمثل السبيل الوحيد لايجاد عالم آمن ومستقر خال من المخدرات.

٣٩ - تولى السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤٠ - السيد سينيلولي (فيجي): تكلم باسم بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ، فقال ان تلك البلدان ليست بمعزل عن ويلات المخدرات. وبالنظر الى أن المنطقة كانت مهملة نسبيا من ناحية الأنشطة الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف لمراقبة المخدرات، فانها شديدة التعرض لأخطار الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولما كانت المنطقة واقعة في محيط عظيم الاتساع وتتسم دولها الجزرية الصغيرة بالضعف الاقتصادي، فقد أصبحت فريسة لتجار المخدرات، الذين استخدموا الدول الجزرية الصغيرة كنقاط انطلاق في عملياتهم.

٤١ - واستطرد قائلا إن أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ ملتزمون بالتعاون، اقليميا ودوليا على حد ســـواء، لمكافحة الاتجار غير المشـــروع بالمخدرات والحيلولة دون أن تصبح جزر المحيط الهادئ جزءا لا يتجزأ من طرق تهريب المخدرات ومراكز غسل الأموال. وتعمل بلدان المنطقة معا بالفعل بصورة وثيقة في هذا الصدد. وفي تموز/يوليه ١٩٩٢، أعرب رؤساء المحفل عن مخاوفهم إزاء النتائج الاجتماعية الخطيرة للاتجار غير المشروع بالمخدرات واساءة استعمال المخدرات واعتمدوا إعلانا بشأن التعاون في إنفاذ القانون، حدد الأولويات ووضع إطار عمل لمزيد من التعاون. وسلم المحفل بضرورة اتخاذ اجراء تشريعي لتنفيذ المبادرات الدولية ووافق على ايلاء الأولوية للتصديق على اتفاقية عام ١٩٨٨. كما جرى التسليم بالحاجة الى تحسين التدريب والتعاون في مجال إنفاذ القانون لمقاومة الارهاب.

(السيد سينيلولي، فيجي)

٤٢ - واختتم قائلا انه ينبغي القيام بمزيد من الأعمال على الصعيد الدولي لكفالة قدرة جنوب المحيط الهادئ على وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأعرب عن ترحيب المحفل بالتزام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بوضع استراتيجية دون اقليمية وقال انه يتطلع الى الزيارة المقبلة التي ستقوم بها بعثة من البرنامج للمنطقة لتحديد مدى مشكلة المخدرات في المنطقة والتوصية بالتدابير اللازمة لتقديم المساعدة في المستقبل. وستعمل الدول الأعضاء في المحفل بصورة وثيقة مع البرنامج لتحقيق المزيد من التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٤٣ - السيد سيبوف (الاتحاد الروسي): قال ان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يقدم مساهمة فريدة بوصفه مركزا لتنسيق الجهود الدولية في الكفاح ضد اساءة استعمال المخدرات. وينبغي توحيد تلك الجهود ليكون هذا البرنامج فعالا. وقد بدأ البرنامج بالفعل حوارا مع مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي ويعتزم إقامة تعاون مع عدد من مصارف التنمية الاقليمية. ويمثل مفهوم مبادلة "الديون مقابل المخدرات" في البرنامج مبادرة أخرى مبشرة بالخير.

٤٤ - واستطرد قائلا ان لجنة المخدرات يمكن أن تقوم بدور هام في تنفيذ البرنامج. وبالنظر الى ارتباط الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية، من الواضح أن الحاجة تدعو الى اقامة تعاون وثيق بين اللجنة ولجان منع الجريمة والعدالة الجنائية. وينبغي أن يحيط المجتمع الدولي علما أولا بأول بالمشاكل عند ظهورها ويتخذ التدابير في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلده بحقيقة أن ٣٤ دولة أخرى والجماعة الاقتصادية الأوروبية قد أصبحت أطرافا في اتفاقية عام ١٩٨٨. وانضم بلده في الكفاح ضد اساءة استعمال المخدرات تحت رعاية مجموعة بومبيدو في مجلس أوروبا. وشدد على أهمية التعاون المتعدد الأطراف في آسيا، وأشار الى أن حكومته قد اشتركت في اجتماع للخبراء عقد في الآونة الأخيرة في باكستان لمناقشة زيادة التعاون في الكفاح ضد اساءة استعمال المخدرات في تلك المنطقة. وقال ان الاتفاقات الثنائية بين البلدان التي تشترك في الفهم والثقة المتبادلين تمثل طريقة فعالة لتنسيق الجهود. ويعتزم وفد بلده متابعة هذا النوع من الحوار مع الدول المهتمة الأخرى.

٤٥ - واختتم قائلا انه على الصعيد الوطني، يتعين على كل دولة أن توجه ضربة حاسمة الى "مارد المخدرات". وتقوم حكومته ومجتمعه بوجه عام بالاستعداد لاتخاذ اجراءات متضافرة. ويجري حاليا وضع استراتيجية وطنية طويلة الأجل في مجالات التشريع، ومراقبة الحدود، والصحة العامة والتعاون الدولي.

٤٦ - السيد ألاري (الفلبين): قال ان وفد بلده يؤيد إدخال "بـُعد المخدرات" في أعمال البنك الدولي ومفهوم مبادلة "الديون مقابل المخدرات" في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (A/47/471، الفقرتان ٨ و ٩). كما كان من دواعي سروره ملاحظة البرامج المختلفة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيسكو، ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية في ميدان مراقبة المخدرات. كما ترحب الفلبين بمبادرة البنك الدولي للتركيز على النتائج الاقتصادية والاجتماعية الضارة الناجمة عن الحد من انتاج المواد الخام المخدرة وعلى الأنشطة البديلة.

٤٧ - وقال انه في الفلبين، لا تزال مشكلة المخدرات تثير مشاكل خطيرة للحكومة. وبسبب سهولة الحصول على القنب الهندي (الماريوانا) فانه لا يزال يمثل الخيار الأول للذين يسيؤون استعمال المخدرات. وفي التسعينات، برز الحشيش ثانية في السوق غير المشروع كما جرى تصديره بصورة سرية عن طريق شبكات العصابات الأجنبية. والخيار الثاني من المخدرات هو الميثامفيتامين هيدروكلوريد، أو "شابو" كما يطلق عليه محليا. ويسبب هذا المخدر ارتهانا سيكولوجيا وبدنيا ويؤدي استمرار استعماله الى ارتكاب أعمال اجرامية. وتقتصر اساءة استعمال المخدرات الشديدة التأثير مثل الكوكايين والهيروين في الفلبين على الموسرين.

٤٨ - وأردف قائلا انه بسبب الموقع الاستراتيجي للفلبين، فانها تمثل منطقة عبور هامة، وبخاصة للهيروين المصدر من تايلند الى أوروبا، والولايات المتحدة واستراليا. وقد أعلنت حكومته حربا شاملة ضد اساءة استعمال المخدرات وتجار المخدرات، منتهجة بذلك استراتيجية تقوم على الحد من العرض والطلب والتعاون مع الحكومات الأخرى، والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٤٩ - وأردف قائلا انه بسبب موقع الفلبين الجغرافي بوصفها أرخبيلا شاسعا، فانها تواجه مع ذلك مشاكل عديدة في حملتها ضد اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وتنظر السلطة التشريعية في الفلبين في مشروع قانون شامل عن المخدرات الخطيرة من شأنه أن يجعل من الأسهل إحالة مجرمي المخدرات الى المحاكمة وإدانتهم.

٥٠ - واسترسل قائلا ان الفلبين قد قامت بالكثير من الأعمال في مجال الوقاية. وأدخل قانون جديد الوقاية من المخدرات ومراقبتها في المناهج الدراسية وركز على مضار اساءة استعمال المخدرات. وبالرغم من الافتقار الى مراكز إعادة التأهيل من المخدرات، حققت الفلبين أيضا نتائج ممتازة في إعادة التأهيل. وسجل أحد المراكز أدنى رقم قياسي للانتكاس في العالم. ووضع برنامجا يرمي الى غرس الانضباط، والعلاج فيه مجاني.

(السيد ألاري، الفلبين)

٥١ - واختتم قائلا انه على الصعيد الاقليمي، تواصل الفلبين القيام بدور نشط في اطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكانت فعالة في اعتماد الاتفاق المتعدد الأطراف لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن تسليم المتهمين بارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات. ولما كانت الفلبين طرفا في اتفاقيات المخدرات وبروتوكول عام ١٩٧٢، فانها ملتزمة بالجهود العالمية الرامية الى القضاء على مشكلة المخدرات.

٥٢ - استأنف السيد كرنكل (النمسا) رئاسة الجلسة.

٥٣ - السيد الخازن (لبنان): أكد النتائج الاجتماعية الضارة للمخدرات، والحاجة الى وضع استراتيجية عالمية والدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة. وقال انه بالرغم من الصعوبات التي أحدثتها الحرب الأهلية الطويلة، لم يدخر لبنان جهدا في سبيل مواجهة ما نجم عن انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها في المناطق التي كانت خارجة الى حد كبير عن سيطرة السلطات اللبنانية. وبالاضافة الى ذلك، كان لبنان عضوا نشطا في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. كما كان هناك تعاون وثيق بين السلطات اللبنانية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وقدمت اليها معلومات عن وضع المخدرات الحالي في لبنان. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا إعداد قوانين جديدة ترمي الى تشديد العقوبات الدنيا لانتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها على حد سواء.

٥٤ - وأضاف قائلا انه كان في طليعة اهتمامات السلطات في الجهود التي تبذلها لبسط سلطتها على لبنان اتخاذ اجراءات لمكافحة المخدرات، التي انتشرت بفعل غياب السلطة المركزية في البلد. وكان من أول هذه الاجراءات، التي اتخذت في عام ١٩٩١، اتلاف محاصيل المخدرات، وضمان منع اعادة زراعة الأراضي لنفس الأغراض وفرض أقصى العقوبات على تجار المخدرات. كما جرى التشاور مع السلطات الدولية بشأن المحاصيل البديلة التي تضمن دخلا مشروعا للمزارعين.

٥٥ - وأضاف قائلا انه في أيار/مايو ١٩٩٢ قامت بعثة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بزيارة لبنان وتحققت من اتلاف المحاصيل وتأكدت من فعالية التدابير المتخذة. وأشادت بالجهود المبذولة وأوصت بتقديم مساعدات عينية على الفور للمزارعين والأجهزة الأمنية المكلفة بملاحقة المخالفين. واستشهد بتقرير البعثة وقال انه خلال عام ١٩٩٢، حالت الحكومة اللبنانية دون انتاج الأفيون والحشيش، وقال انه لا يتوقع حصول أي تعديل في هذا الموقف في المستقبل.

(السيد الخازن، لبنان)

٥٦ - واسترسل قائلا انه في نيسان/أبريل ١٩٩١، أنشئت لجنة وطنية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات وتنفيذ برامج الزراعات البديلة. وتقوم اللجنة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في بيروت، بوضع سياسة شاملة لمكافحة المخدرات على المديين القريب والبعيد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، نظم لبنان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات اجتماعا ضم خبراء من منظمات دولية مختلفة لدراسة المشاريع التي يمكن للبنان القيام بها بغية الحصول على المساعدات الدولية في كفاحه ضد المخدرات. ثم قدمت المقترحات الناتجة الى المؤتمر الدولي المعني بالمخدرات الذي عقد في طهران في أواخر هذا الشهر.

٥٧ - ومضى قائلا ان الحقائق الآنفة الذكر يقصد بها وضع الأمور في نصابها بعد الانتقادات التي وجهها في اجتماع أخير للجنة الثالثة وفد اسرائيل، الذي تناسى أن اسرائيل تحتل قسما كبيرا من جنوب لبنان، وأنها السبب الأول في زعزعة الأمن والاستقرار في لبنان، ولا تزال تحول دون تمكين لبنان من بسط سلطته على الجزء الجنوبي من البلد، وهي بالتالي المسؤول الأول عن عدم ضبط عمليات التهريب في هذه المنطقة وأثبتت أنها عاجزة عن التصدي لها.

٥٨ - وأضاف قائلا إن أعمال القصف اليومي والتهجير الواسع النطاق التي تقوم بها اسرائيل تخلق أوضاعا اجتماعية صعبة لسكان المنطقة تدفعهم الى البحث عن طرق غير مشروعة لتأمين معيشتهم. ولذلك فان الظروف مناسبة لزراعة المخدرات واساءة استعمالها، الأمر الذي يشكو منه الوفد الاسرائيلي. وقال ان عودة القوى الشرعية الى ممارسة سلطاتها فوق كامل أراضيها اللبنانية هي الضمان الوحيد للقضاء على أنشطة مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٥٩ - وفي الختام ناشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية تقديم المساعدات الفورية لدعم جهود الحكومة اللبنانية في إعادة بسط سلطاتها الشرعية على البلد وتنفيذ برامج الزراعات البديلة. وقال ان لبنان، الذي لعب دورا رائدا في النهضة الثقافية والاقتصادية للمنطقة، لا يزال مؤهلا للقيام بدور خلاق وإيجابي، في محيطه وفي العالم. بيد أنه لتحقيق ذلك، يستدعي الأمر تقديم الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي الى الحكومة لتعزيز فعاليتها في جميع أنحاء البلد وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية لاعادة تأهيل الانسان والمؤسسات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥